



مركز "حماية" لحقوق الإنسان والهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني "حشد" تصدران ورقة موقف حول

صفقة القرن تسوية أم تصفية

كشفت الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن نيتها الإعلان عن ما يسمى بـ (صفقة القرن) والتي تخالف كل القواعد السياسية والقانونية التي حكمت الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ أكثر من سبعين عاما، وتعيد المنطقة إلى مخاطر أمنية وسياسية وربما حروب جديدة تهدد الشرق الأوسط برمته، والأمن والسلم الدوليين.

وبالرغم أن مشروع الصفقة ما زال غامضا، وغير واضح المعالم إلا أنه وفقا للتسريبات التي يتم تداولها فإن إدارة الرئيس ترامب بدأت في تطبيقها في سلسلة من القرارات والإجراءات التي اتخذتها خلال السنة الماضية تتجاهل كافة الحقوق الفلسطينية الثابتة وفقا للقرارات الدولية والقانون الدولي الذي ترعاها الأمم المتحدة بكافة هيئاتها ومنظماتها وعلى رأسها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي ظل الحديث عن هذه الصفقة فقد باشرت إدارة ترامب بخطوات ضد الفلسطينيين من أبرزها نقل مقر السفارة الأمريكية للقدس والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ووقف دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والتخلي عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض، والدعوة لتوطينهم في أماكن الشتات، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، والاعتراف بقانون يهودية الدولة العنصري، وإسقاط اصطلاح محتلة عن الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، والاقرار بشرعية الاستيطان الإسرائيلي، متجاهلة كل القرارات الأممية والقانون الدولي خصوصا القرار ١٨١ الصادر عن مجلس الامن، والقرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن والمئات من القرارات الأممية.

إن صفقة القرن تسقط مبدأ حل الدولتين، وتشطب حقوق اللاجئين الفلسطينيين، ولا تقدم حلول منصفة بشأن حقوق الفلسطينيين الوطنية، وهي تركز على فك عزلة إسرائيل، ودمجها في المنطقة.

وهنا نود التأكيد بأن ادرة ترامب صاحبة الصفقة لم تتشاور مع الفلسطينيين بشأن الصفقة، واكتفت بالتنسيق مع قادة إسرائيل، واللوبي اليهودي في واشنطن، كما تخلت عن كل قواعد السياسة الأمريكية إزاء الصراع بين الفلسطينيين التي سادت طوال العقود الماضية ممهدة بذلك لانقلاب سياسي يشطب كافة حقوق الفلسطينيين.

❖ مضمون صفقة القرن:

بالرغم من أن الصفقة حظيت بجدل كبير وانتقادات واسعة إلا أنها ما زالت غامضة، وتحيط بها الشكوك إزاء ما يمكن أن تحمله من أفكار ومقترحات بشأن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في المنطقة. لكن من الواضح أنها تحمل أفكار بعيدة عما استقرت عليه المنظومة الدولية في التعاطي مع هذا الصراع كما تشير بذلك التسريبات الإعلامية التي يتم تداولها بين الحين والآخر. ووفقا لما يتم تداوله تحاول الإدارة الأمريكية فرض وقائع جديدة على الأرض تنتكر لحقوق الفلسطينيين التي أكدت عليها القرارات الدولية خاصة قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، خاصة في القضايا الهامة والحساسة للشعب الفلسطيني كالقدس، اللاجئين، والاستيطان.

فالصفقة تتجاهل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٨١) بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، والقرار الشهير لمجلس الأمن، في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ رقم (٢٤٢)، الذي دعا إلى انسحاب "إسرائيل" من الأراضي احتلتها في يونيو ١٩٦٧، والقرار ٣٣٨، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ الذي يطالب بعودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم. وهي القرارات التي باتت ركيزة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من قبل المجتمع الدولي.

لكن الإدارة الأمريكية من خلال الصفقة تسيير في خطوات متتابعة لتفكيك الثوابت الفلسطينية ونسفها انحيازاً لدولة الاحتلال، وتكريساً للقفز على القانون الدولي والقرارات الدولية. ففي ٦ ديسمبر ٢٠١٧؛ نقلت الإدارة الأمريكية سفارتها إلى القدس متجاهلة الرفض الدولي والقرارات الأممية، وفي ٣١ أغسطس ٢٠١٨؛ قررت وقف المساعدات المقدمة إلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) نهائياً زاعمة "المبالغة" في تحديد أعداد اللاجئين الفلسطينيين، وهو تعبيراً صريحاً عن التوجهات الأمريكية الجديدة بالتخلي عن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ المتعلق بحقوق اللاجئين، والعمل على تزويد قضية اللاجئين نهائياً، كما كشفت مساء الأحد ١٢

مايو ٢٠١٩ القناة ١٢ العبرية عن أن صفقة القرن ستمنح دولة الاحتلال السيطرة على مستوطنات الضفة الغربية، وتطبيق القانون المدني "الإسرائيلي" عليها،^(١) وعليه فإن دولة الاحتلال وفقاً للخطة ستكون قد سيطرت على حوالي ٤٠% من مساحة الضفة الغربية، وهي المساحة التي تقيم عليها المستوطنات، وهو ما يعني استحالة إقامة دولة فلسطينية في حدود متواصلة من الأراضي الفلسطينية.

إن كل ما تقوم به الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب من قرارات واجراءات على الأرض لمساندة اسرائيل، والتنكر لحقوق الفلسطينيين تتناقض مع ما هو راسخ في القرارات الدولية والقانون الدولي التي تشكل الأساس في معالجة الصراع .

❖ الخطوات الأمريكية في ضوء القانون والمقررات الدولية:

بناء على الخطوات الأمريكية المذكورة أعلاه، لتفتيت الثوابت الفلسطينية، وحقوقهم المشروعة، وإزاء ما يطرح من تسريبات، فإن خطة السلام الأمريكية في الشرق الاوسط لا تنسجم، بالمطلق، مع القانون الدولي أو المقررات الدولية، وذلك على النحو التالي:

(١) القدس:

لقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك مجلس الأمن على عدم مشروعية الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف إلى تغيير واقع مدينة القدس بما فيها عمليات الاستيطان، ولعل من أبرزها قرارات مجلس الأمن (٢٥٢ لسنة ١٩٦٨، ٢٦٧ لسنة ١٩٦٩، ٢٩٨ لسنة ١٩٧١، ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣، ٤٤٦ لسنة ١٩٧٩، ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠، ٤٧٦ لسنة ١٩٨٠، ٢٣٣٤ لسنة ٢٠١٦)، إضافة إلى عشرات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومنها (٢٢٥٣ لسنة ١٩٦٧، ٢٢٥٤ لسنة ١٩٦٧، ٢٨٥١ لسنة ١٩٧١، ٢٩٤٩ لسنة ١٩٧٢، ٢٠٧/٣٥ لسنة ١٩٨٠، ١٧٩/٦٥ لسنة ٢٠١٠، ٢٣٥/٦٨ لسنة ٢٠١٣، ٩٠/٦٩ لسنة ٢٠١٤)

إن قرار نقل الولايات المتحدة سفارتها إلى القدس، مثل انتهاكاً صارخاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الصادر بتاريخ ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨٠ والذي نص على عدم الاعتراف بالقانون

(١) 'Trump's 'deal of the century' will give Israel control over West Bank settlements – report
[/https://www.rt.com/news/459173-settlements-israel-peace-plan](https://www.rt.com/news/459173-settlements-israel-peace-plan)

الأساسي الإسرائيلي بشأن القدس إضافة إلى دعوة الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية منها، وهو القرار الذي لا زال يعبر عن رأي وقناعة المجتمع الدولي الذي صوت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع القرار رقم A/ES-10/L.22، بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٧، والذي نص على أن "أي قرارات وإجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبها الديمغرافية ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة، ويجب إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة".

(٢) الأونروا:

إن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) قد أسست بموجب قرار الجمعية العام للأمم المتحدة رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٤٩، والتي أكدت على استمرارها تقديم الإغاثة للاجئين مع مراعاة المادة (١١) في قرار ١٩٤ والتي نصت على العودة والتعويض، بمعنى استمرار عمل وكالة الغوث حتى عودة اللاجئين، كما أن وجود الوكالة يمثل شاهداً سياسياً وإنسانياً على مأساة ملايين الفلسطينيين، ولإدراك أهمية دور الوكالة، فقد تم تجديد ولاية الوكالة بشكل متكرر من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى أن يتم التوصل إلى حل لقضية اللاجئين، حيث يستمر التفويض الحالي حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠.

لكن الإدارة الأمريكية ووفقاً لمشروع الصفقة تنتكر لدور الوكالة وقضية اللاجئين، وتسعى لتفكيكها وشطبها من أجندة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والتعامل معها كقضية إنسانية يمكن حلها بتضامن المجتمع الدولي بالتوطين والتعويض.

(٣) الاستيطان:

لقد اعتبر نظام روما الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف، ومنها الانتهاكات التي وردت في نصوص المواد (١٤٧) من اتفاقية جنيف الرابعة و(٨٥) من البروتوكول الملحق الأول، من الجرائم التي تدخل ضمن نطاق جرائم الحرب، حيث عاود التأكيد عليها والتي كان من ضمنها "إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك وبالمخالفة للقانون وبطريقة عابثة" (نظام روما، مادة ٨/٤).

كما شملت جرائم الحرب تلك " الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف السارية على المنازعات الدولية المسلحة في النطاق الثابت للقانون الدولي " والتي كان منها " قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر ، بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها ، أو أبعاد أو نقل كل سكان الأرض المحتلة أو أجزاء منهم داخل هذه الأرض أو خارجها " (نظام روما، مادة ٨/ب/٨).

لقد نصت عشرات القرارات الأممية على عدم مشروعية الاستيطان، وبطلان ما يخلفه من إجراءات تستهدف تغيير واقع المدينة، ومنها قرارات الجمعية العامة (٦٨/٨٢ لسنة ٢٠١٣، ٦٩/٩٢ لسنة ٢٠١٤، ٧٠/٨٩ لسنة ٢٠١٥، ٧١/٩٧ لسنة ٢٠١٦، ٧٢/٨٦ لسنة ٢٠١٧، ٧٢/٨٧ لسنة ٢٠١٧) وقرارات مجلس الأمن ومنها (٤٤٦ لسنة ١٩٧٩، ٤٥٢ لسنة ١٩٧٩، ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠، ٤٧١ لسنة ١٩٨٠، ٢٣٣٤ لسنة ٢٠١٦).

الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" مخالف لمبدأ عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة، وهذا المبدأ يؤكد على جميع دول العالم عدم الاعتراف بأي تصرف مخالف لمبادئ القانون الدولي، وهو التزام على دول العالم بالامتناع عن الاعتراف بأي مكاسب إقليمية غير مشروعة.

وهذا ما أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الإعلان المتعلق بالعلاقات الودية والتعامل بين الدول، والصادر عنها عام ١٩٧٠؛ فقد جاء فيه أن "أية مكاسب إقليمية تم الحصول عليها عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لا يمكن الاعتراف بشرعيتها".

كما أن القرار مخالف للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بخصوص الجدار، والذي أكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

إن إيجاد مقاربات لا تقوم على أساس مبدأ حل الدولتين، يمثل مخالفة لاتفاقية أوسلو ١٩٩٣، ومباحثات مدريد، عدا عن كونها تخالف الإجماع الدولي حول المبدأ والذي عبر عنه قراري مجلس الأمن (١٣٩٧ لسنة ٢٠٠٢، ١٥١٥ لسنة ٢٠٠٢).



❖ الموقف:

إن ما يسمى بصفقة القرن لا تشكل مبادرة أو مشروعاً سياسياً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي ولا للسلام في الشرق الأوسط، وإنما هي خطة أمريكية خالصة لدعم "إسرائيل" وفرض سيطرتها على الأراضي الفلسطينية، وحرمان الفلسطينيين من كافة حقوقهم المشروعة وفقاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها حقهم في إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لديارهم وممتلكاتهم والتعويض عن الأضرار التي لحق بهم، وإطلاق يد الاحتلال في تغيير الوقائع على الأرض بما يساعده من تكريس سيطرته على كافة الأراضي الفلسطينية، ويحول دون أي فرصة لقيام دولة فلسطينية مستقلة؛ وبناء على ما سبق، فإن مركز حماية لحقوق الإنسان والهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني "حشد" يطالبان ما يلي:

- الجمعية العامة للأمم المتحدة بالوقوف سداً منيعاً لحماية قراراتها وإسقاط أي مبادرات سياسية من شأنها إهدار الحقوق الفلسطينية وتجاوز القانون الدولي، وعدم الاعتراف بأي إجراءات تفرضها الولايات المتحدة بالقوة بما في ذلك الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وفرض سيادتها على الضفة الغربية.
- المجتمع الدولي بالضغط على الإدارة الأمريكية والرئيس ترامب للإمتثال للقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بما يحافظ على حالة السلم والأمن الدوليين.
- يطالب الدول العربية المطبوعة مع دولة الإحتلال بوقف وتجميد علاقاتها، والإلتزام بالحقوق الفلسطينية الثابتة بما في ذلك رفض توطين اللاجئين وتمويل الصفقة.